قدمته البرازيل وألمانيا والهند واليابان :

مشروع قرار لتوسيع مجلس الأمن الدولي

□ نيويورك (الأمم المتحدة)/أ . ف . ب

قامت ألمانيا والبرازيل والهند واليابان بخطوة تعتبر بمثابة إشارة الانطلاق لحملة دبلوماسية قد تفضي في آخر المطاف إلى توسيع مجلس الأمن الدولي وحصول كل منها على مقعد دائم في هذه الهيئة العليا في الأمم المتحدة، فقد قدمت الدول الأربع، التي باتت معروفة باسم «مجموعة الأربع»، مشروع قرار ينص على توسيع مجلس الأمن الدولي الذي يعتبر هيئة القرار الأساسية في الأمم المتحدة، ليرتفع عدد أعضائه إلى (٢٥) عضواً مقابل (١٥) حالياً.

ومثل هذا التدبير يعد من اختصاص الجمعية العامة للأمم المتحدة، وينبغي أن يحصل على ثلثي أصوات الدول الأعضاء الـ (١٩١) على الأقل لاعتماده.

وقامت مجموعة الأربع، التي اجتمعت في مقر البعثة الألمانية لدى الأمم المتحدة، بتوزيع النص على مندوبي دول صديقة قد يوافق بعضها على رعاية مشروع القرار - كما صرح دبلوماسي من إحدى دول «مجموعة الأربع» - وهذا يمثل في الواقع أول مرحلة لجس النبض ومعرفة مدى التأييد الذي قد يحظى به النص قبل طرحه على تصويت الجمعية العامة متى ما ضمنت الدول الأربع الحصول على عدد كاف من الأصوات.

وتنص مسودة القرار على إنشاء ستة مقاعد دائمة جديدة واربعة مقاعد غير دائمة بدون تحديد الدول المرشحة لها، بل اكتفى بتوزيعها تبعاً للمناطق الجغرافية، أي مقعد دائم جديد لأمريكا اللاتينية ومقعدان لأفريقيا ومقعدان لآسيا ومقعد لأوروبا الغربية، وهو يعطي مقعداً جديداً غير دائم لكل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا الشرقية، كما يقضي بأن تكون الغالبية الجديدة في مجلس الأمن الدولي الموسع لتبني أي قرار (١٤) صوتاً من أصل (٢٥) بدلاً من (٩) أصوات من أصل (١٥) حالياً.

وأخيراً يطالب مشروع القرار بحق النقض (الفيتو) للدول الجديدة التي ستحظى بالعضوية الدائمة على أساس المبدأ القائل بأن جميع الدول دائمة العضوية ينبغي أن تتساوى من حيث المسؤوليات والحقوق، لكن «مجموعة الأربع» تؤكد في نص توضيحي ملحق بمشروع القرار أن مسألة الفيتو ينبغي ألاّ تشكل سبباً لعرقلة إصلاح مجلس الأمن الدولي، مما يعني أن الدول الأربع مستعدة في هذه اللحظة للتخلي عن حق النقض.

ويعد مجلس الأمن الدولي حالياً خمس دول دائمة العضوية تتمتع بحق الفيتو، وهي : الصين، والولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، وروسيا، وعشر دول غير دائمة العضوية يتم اختيارها لفترات من سنتين.

وأكدت صحيفة (نيويورك تايمز) الأحد الماضي أن واشنطن حذرت اليابان والهند وألمانيا والبرازيل من أن الولايات المتحدة لن تدعم خطوتها للحصول على مقعد دائم إن لم تسقط حق الفيتو.

وتخشى الولايات المتحدة - حسب ما قال دبلوماسيون للصحيفة - من أن يفضي منح حق النقض لأعضاء «مجموعة الأربع» إلى شل عمل مجلس الأمن الدولي.

وفي الواقع فإن اقتراح «مجموعة الأربع» يختلف بعض الشيء عن اقتراح كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يطالب في توصياته لإصلاح مجلس الأمن الدولي برفع عدد أعضائه إلى (٢٤) عضواً وليس (٢٥)، والفارق يتعلق بمعقد واحد غير دائم، وهو المقعد المخصص لأوروبا الشرقية.

وقال الدبلوماسي المذكور أعلاه في هذا الصدد : إنها نقطة انطلاق لإصلاح معمق للأمم المتحدة، كما أنه مشروع واضح ستتمكن الوفود من العمل عليه.

وكانت الدول الأربع، التي تسعى إلى تحقيق الهدف نفسه منذ سبتمبر الماضي، قد أعلنت عن رغبتها في المضي قدماً لتوسيع مجلس الأمن الدولي خلال الفترة الزمنية القصيرة المتبقية قبل انعقاد القمة العالمية في سبتمبر بنيويورك، حيث تأمل المصادقة على مشروع الإصلاح، وقد تبنت هذه الدول استراتيجية من ثلاث مراحل موازية لإقرار ثلاثة مشاريع قانون، أحدها يتناول مبدأ التوسيع، والثاني يحدد من سيحظى بالمقاعد الجديدة، والثالث يقترح تعديلاً لميثاق الأمم المتحدة، وهي نقطة عبور لازمة لتنفيذ مثل هذا الإصلاح.

إلى ذلك حددت هذه الدول جدولاً زمنياً واضحاً لهذه المراحل الثلاث تبني القرار الأول في يونيو، واختيار المرشحين للمقاعد الجديدة دائمة العضوية في منتصف يوليو، وتعديل ميثاق الأمم المتحدة بعد أسبوعين من ذلك.

تطورات في أوزبكستان تثير قلق الدول الغربية.. وعنان يدعو إلى ضبط النفس

□ أنيجان (أوزبكستان)/وكالات الأنباء

جرى إطلاق نار استمر عدة ساعات الليلة قبل الماضية في مدينة أنديجان، شرق أوزبكستان، التي ما زالت في حالة حصار وتطوقها قوات عسكرية ومن الشرطة.

وأكدت صحيفة (إيزفستيا) الروسية - نقلاً عن حزب أوزبكستان معارض - أمس ، أن (٧٤٥) شخصاً على الأقل قتلوا في التمرد في أنديجان، شرق أوزبكستان، والقمع الذي تلاه.

وقالت الصحيفة أن أعضاء حزب المزارعين الأحرار (اوزود دخكونلار) يستجوبون السكان في كل البيوت ويسجلون أسماء الضحايا.

وقال هذا الحزب أن (٧٤٥) اسماً كانت على اللائحة حتى مساء أمس الأول.

واعترفت السلطات بمقتل حوالي (٧٠) شخصاً، لكن شهادات متطابقة تحدثت عن مقتل (٥٠٠) شخص على الأقل في القمع الدموي للتمرد الذي حدث الجمعة الماضية، أما السلطات الأوزبكستانية فقد تحدثت عن مقتل أكثر من (٧٠) شخصاً.

وقال زكير الماتوف، وزير الداخلية الأوزبكستاني : إن أكثر من (٧٠) شخصاً قتلوا في إطلاق النار الجمعة الماضية في أنيجان، واعتقل (٧٠) شخصاً من مثيري الشغب.

وانديلع إطلاق النار الليلة الماضية، لكن تعذر تحديد مصدره أو هوية الذين يطلقون النار، وقد استمر بين ثلاث وأربع ساعات وكان كثيفاً.

وقال رجال شرطة أوزبكستانيون لوكالة (فرانس برس) أمس أن إطلاق النار استهدف عدداً من مراكز التفتيش حول مباني الإدارة المحلية، لكنهم رفضوا ذكر الجهة التي قامت بإطلاق النار.

وكانت المدينة هادئة صباح أمس وبعض الناس يتجولون في شوارعها، وتمركزت دبابات وسط أنديجان التي فرض منع التجول فيها ليلاً.

وعلى بعد حوالي (٥٠) كيلو متراً شرقاً، عاد الهدوء أمس الأول إلى مدينة كاره سو الواقعة على الحدود بين أوزبكستان وقرغيزستان، والتي شهدت إطلاق نار قبل يومين.

وقال صحفي وصل إلى قرغيزستان مع بعثة من الصليب الأحمر كلفت بدراسة الوضع، أن أنقاض مركز الشرطة ومقر مصلحة الضرائب الذي احترق، وحدهما يشهدان على أعمال العنف التي وقعت السبت الماضي في كاره سو.

وتغيب كل سلطة رسمية أمس الأول من الجانب الأوزبكستاني للمدينة التي لم يشاهد فيها - أيضاً - أوزبكستانيون يسعون للجوء إلى قرغيزستان، بينما عبر مئات الأشخاص السبت والأحد الماضيين إثر أعمال العنف الجمعة الماضية.

وأكد مدرسون في أنديجان - فرضت عليهم عطلة إجبارية لأن كل المدارس أغلقت حتى إشعار آخر - أن الناس خائفون ولن يتظاهروا بعد اليوم.

وعلى الحدود قال حرس الحدود القرغيزستانيون أمس الأول أنهم منعوا مجموعة تتألف من ما بين (١٠٠ و١٥٠) أوزبكستانياً من التوجه إلى قرغيزستان في منطقة جلال آباد، بينما أعلنت بيشكيك تعزيز قوة مراقبة حدودها مع أوزبكستان.

وقال سكان في قرية تيسيك توش، شرق أوزبكستان، أنهم شاهدوا السبت الماضي (١٣) شخصاً غير مسلحين قتلوا برصاص جنود أوزبكستانيين بينما كانوا يحاولون عبور الحدود إلى قرغيزستان.

وفي كاره سو، حيث أعيد فتح الحدود الأحد الماضي لخمسة أيام، رمم سكان المدينة الجسر السوفيتي القديم الذي دمرته السلطات الأوزبكستانية منذ ست سنوات، وقد أصبح بإمكان السكان عبور الجسر الذي يبلغ عرضه (١٤) متراً سيراً على الأقدام للوصول إلى قرغيزستان، وتقوم السلطات المحلية بالتحقق من هوياتهم وأغراضهم الشخصية.

وقد أثار قمع التظاهرة الجمعة الماضية في أنيجان استياء عدد من الدول، فقد أعربت الولايات المتحدة عن قلقها العميق وإدانتها لإقدام القوات الأوزبكية على إطلاق النار على المدنيين لقمع التظاهرات في شرق البلاد.

ودعت كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية، أوزبكستان إلى اعتماد إصلاحات سياسية بهدف تجنب اضطرابات مستقبلية، وذلك بعد موجة الاحتجاجات والقمع العسكري لها في الأيام الأخيرة، والتي أوقعت مئات القتلى.

وأكد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، أنه يتابع بقلق كبير تطور الوضع في أوزبكستان، ودعا جميع الأطراف المعنية إلى ضبط النفس.

من جهته دعا وزير الخارجية الفرنسي إلى الحوار في أوزبكستان، بينما قال جاك ستارو، وزير الخارجية البريطاني، أن البريطانيين قلقون جداً حيال التقارير التي تلقوها ومفادها أن قوات أوزبكستانية فتحت النار على مدنيين في أنديجان شرق البلاد.

ورد اليور غانييف، وزير الخارجية الأوزبكستاني، على الانتقادات البريطانية، مؤكداً ألاّ أساس لها وأنها متسرعة.

ودعت منظمة العفو الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان، أوزبكستان إلى السماح بإجراء تحقيق مستقل وسريع حول الأحداث، على أن تكشف نتائجه التي ستتيح إحالة المسؤولين عن العنف إلى القضاء.

الدستور الاوروبي

علي العماري

■،، تساور قادة فرنسا وزعماء أوروبا الموحدة مخاوف كبيرة وهواجس قلق عديدة من تصويت الناخبين الفرنسيين ضد الدستور الاوروبي الجديد خلال عملية استفتاء تاريخية تجري يوم ٢٩ مايو الجاري.

ويعود سبب الخوف هذا إلى تزايد أعداد الفرنسيين المعارضين للدستور الاوروبي واظهار نتائج استطلاعات الراي الأخيرة تبرم الناخبين حيال السياسة الاوروبية وميولهم إلى التصويت بـ«لا» مما يضاعف من قلق الاوساط السياسية في فرنسا واوروبا مع اقتراب موعد الحسم.

وفي حال جاءت نتائج الاستفتاء سلبية مخيبة للآمال فستكون لها آثار سيئة وعواقب وخيمة على مستقبل اوروبا وعلاقات فرنسا الاوروبية وستكون ضربة قوية لسياسة الرئيس الفرنسي جاك شيراك وانتكاسة حقيقية لمسيرة الاتحاد الاوروبي المستقبلية إذ أن فرنسا من كبريات الدول المؤسسة والمؤيدة للوحدة والتوسعة والتصويت على الدستور لأنهم حجر الزاوية وصمام أمان نجاحه وشرط ضروري لضمان بلوغه إلى المرحلة النهائية عبر القارة.

ويجمع المراقبون والمحللون السياسيون على أن رفض الدستور سيوجه ضربة قاضية للمعاهدة الاوروبية قد تغرق اوروبا في أزمة سياسية خطيرة وطويلة الأمد، وسيضعف صوتها ودورها على المسرح الدولي طالما ظلت القارة بحاجة ماسة إلى فرنسا بقدر حاجة باريس إليها .

وإذا كانت أوروبا الموحدة قد احتفلت مطلع مايو بالذكرى الأولى لتوسعة الاتحاد الذي يسابق الزمن اليوم، فالعمل بالدستور يتطلب تصديقه من قبل الدول الـ ٢٥ الأعضاء.

وتظهر نتائج استطلاعات الراي في هولندا حيث سيجري تنظيم استفتاء مماثل على الدستور الاوروبي في الأول من شهر يونيو أن سيناريو ألا قد يتكرر هناك مما حدا بالبعض إلى الدعوة لوضع خطة انقاذية لحث الدول الاوروبية الأخرى على العمل على تصديق المعاهدة أي الدستور.

وقضية الدستور الذي جاء بعد مخاض عسير ومفاوضات معقدة يضع دول الاتحاد الاوروبي مرة أخرى أمام امتحان صعب إذ أن رفضه سيخدم القوى المعادية للمشروع الاوروبي لكنه لن يقضي على الاتحاد برأي الساسة في أوروبا على الرغم من بروز احزاب يمينية رافضة أو معارضة للوحدة الاوروبية او قبول دول من خارج النادي المسيحي ضمن دول الاتحاد الاوروبي مثل تركيا الدولة المسلمة الوحيدة التي سيفتح الباب امامها للحوار إثر عقود من الصد والعزلة.

ماندیلا : الديمقراطية الحقيقية لايمكن فرضها على الشعوب من الخارج

■،، واشنطن/(رويترز)

أكد رئيس جنوب أفريقيا السابق نيلسون مانديلا وهو أحد أشد منتقدي الرئيس الأمريكي جورج بوش بسبب الحرب على العراق أن الأنظمة الديمقراطية يجب أن تنشأ وتتطور لا أن تفرض فرضا.

لكنه طالب عشية لقائه بوش في البيت الأبيض لطلب مساعدات لأفريقيا بتنحية التوترات بخصوص العراق جانبا.

وأضاف مانديلا أمام جمع من الحضور بمعهد بروكينجز البحثي: "مثل هذه الخلافات ليست غريبة بين الأصدقاء".

وقال مانديلا الحاصل على جائزة نوبل للسلام والذي وصف بوش ذات مرة بأنه زعيم "لا يمكنه التفكير بشكل سليم": إن الديمقراطية يجب أن تبنى على الاجماع والشمول الذي يسمح للناس باتخاذ قرار التغيير من تلقاء أنفسهم.

وأضاف مانديلا الذي قاد جنوب افريقيا أثناء سنوات شهدت اضطرابات إلى أن حققت الديمقراطية في عام ١٩٩٤م "في محاولة للقضاء على جميع أشكال الاستبداد أينما وجد .. الديمقراطية الحقيقية لا يمكن فرضها أو نقلها وإنما يجب أن تنمو من الداخل".

ورغم اعتزاله الحياة السياسية رسميا إلا أن زيارته هذه تهدف بشكل أساسي إلى دعم مؤسسة نيلسون مانديلا ليجاسي تراست ومقرها الولايات المتحدة والتي ستقوم بجمع تبرعات لأعماله الانسانية في افريقيا.

وقبل قمة مجموعة الدول الثماني الكبرى المقررة في يونيو المقبل واصل مانديلا الضغط على الدول الغنية لكي تزيد مساعداتها لافريقيا وقال: إن زعماء مجموعة الثماني ينبغي أن يظهروا "الإرادة السياسية" للمساعدة في انتشال القارة من الفقر والديون.

وقال: "ينبغي أن تزيد الولايات المتحدة والدول المانحة الأخرى من مساعداتها لافريقيا بشروط أكثر مرونة واستجابة للأولويات التي يحددها الأفارقة انفسهم.

"أفريقيا وشعبها لا يتوقعون أقل من ذلك .. عندما نقول إن وقت أفريقيا قد أتى فإننا نعني ذلك".

وتابع مانديلا قائلا: إن هناك اعترافا متزايدا بين الزعماء الأفارقة حول أهمية قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وقال: إن أفريقيا بحاجة للالتزام بالمعايير الدولية للشفافية والمحاسبية والحكم الرشيد ولأن تضطلع الحكومات بمسؤولية الوفاء بهذه المعايير.

وأضاف: "ما لم يكن الأفارقة عازمين وقادرين على كبح إساءة استخدام السلطة وإلى أن يتم ذلك لن تتمتع افريقيا أبدا بالسلام والاستقرار ولن تتمكن من القضاء على الفقر أو تبوء مكانها الصحيح في عالم يتحول إلى العولمة".

خلاف أمريكي مكسيكي حول المهاجرين

■،،مكسيكو سيتي/(رويترز)

وجهت المكسيك احتجاجا رسمياً للولايات المتحدة وسط تصاعد خلاف بشأن المهاجرين دفع الرئيس فيسينتي فوكس للإدلاء بتصريحات الأسبوع الماضي ادينت على نطاق واسع باعتبارها عنصرية.

وأبلغ لويس ارنستو درييز وزير الخارجية الصحفيين أن المكسيك أرسلت لواشنطن مذكرة دبلوماسية وهي شكل من أشكال الاحتجاج الرسمي بين البلدين.

وتشكو المكسيك من القواعد الأمريكية الجديدة الصارمة المفروضة على الأجانب والتي تصعب على ملايين المهاجرين بشكل غير مشروع من المكسيك الحصول على رخصة قيادة.

وأقر الكونجرس القيود الجديدة في إطار مجموعة كبيرة من التشريعات تسمح كذلك بمد سياج على الحدود بين كاليفورنيا والمكسيك يهدف إلى منع الهجرة غير المشروعة.

وبلغ الخلاف على الهجرة ذروته عندما أبلغ فوكس الغاضب بسبب رفض الكونجرس اقتراحا من الرئيس الأمريكي جورج بوش بتخفيف القيود على الهجرة، رجال أعمال في تكساس يوم الجمعة الماضي أن المهاجرين من المكسيك " يؤدون وظائف في الولايات المتحدة لا يرضى حتى السود ان يؤدوها".

وانتقد هذا التصريح في الولايات المتحدة باعتباره عنصريا في حين كان الانتقاد في المكسيك خافتا، وهناك عدد قليل من السود في المكسيك والعنصرية ضد السود لا تمثل قضية رأي عام هناك.

وقال ريتشارد باوتشر المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية للصحفيين: "هذا أسلوب غير حساس وغير لائق لصياغة المعني ونحن نأمل أن يوضحوا هذه التصريحات إذا سنحت الفرصة".

وسعى مكتب فوكس لاحتواء المشكلة قائلا: إنه يأسف للتفسير العنصري موضحا ان التصريح كان يهدف إلى إلقاء الضوء على الدور الإيجابي للعمالة المكسيكية في الولايات المتحدة.

وقال روين اجويلار المتحدث باسم الحكومة للصحفيين: "الرئيس قال إنه لم يدل قط بأي تصريح عنصري بشأن الامريكيين من أصل أفريقي الذين يكن لهم احتراما كبيرا وإن كلماته اسيء تفسيرها".

بطلب من بيونج يانج :

جهود صينية لإقناع رايس بزيارة كوريا الشمالية

□ طوكيو/وكالات الأنباء

أفادت صحيفة يابانية أمس أن كوريا الشمالية طلبت من الصين ترتيب زيارة لكوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية، إلى بيونج يانج، في محاولة للتوصل إلى حل للمسائل النووية وقضية الصواريخ.

وقالت صحيفة (نيهون كيزاي شمبون) أن لي تشاو شينج، وزير الخارجية الصيني، أبلغ رايس بطلب كوريا الشمالية في مكالمة هاتفية بينهما قبل أربعة أيام.

ونقلت الصحيفة المتخصصة في شؤون الأعمال عن مصادر دبلوماسية متعددة، أن لي تشاو شينج نقل طلب كوريا الشمالية إلى رايس حين تحدثا هاتفياً الجمعة الماضية.

وقالت الصحيفة أن كوريا الشمالية تبدي تردداً إزاء العودة إلى المفاوضات السداسية الهادفة إلى إنهاء الأزمة النووية، وعبرت عن رغبتها في عقد محادثات ثنائية مع واشنطن لحل الأزمات.

وأضافت أنه من غير المرجح أن تنظر الولايات المتحدة بجدية لطلب كوريا الشمالية إلاّ إذا قامت بيونج يانج بتنازلات مهمة في المجال النووي، لكن الصحيفة أوضحت أن مجرد طلب كوريا الشمالية هذه الزيارة يشير إلى أن هذه الدولة تريد حلولاً سلمية للمأزق الدبلوماسي الحالي.

وفي فبراير الماضي أعلنت كوريا الشمالية أنها تمتلك أسلحة نووية للدفاع عن نفسها، كما أعلنت الأسبوع الماضي أنها أنهت عملية نقل آحد محركات الوقود المشعة التي تستخدم في صنع القنابل الذرية وسط تقارير أنها تستعد لإجراء تجربة نووية.

ورغم جولات المفاوضات السداسية التي تجمع الكوريتين والصين واليابان وروسيا والولايات المتحدة، إلاّ أنه لم يتم تحقيق تقدم كبير في جهود إنهاء الأزمة النووية التي بدأت في أكتوبر ٢٠٠٢م.

وتعارض كوريا الجنوبية والصين - حليفة بيونج يانج الأساسية - إحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن الدولي، الخطوة التي تعتبرها بيونج يانج إعلان حرب.